المبحث الثالث

الموقف السعودي من البرنامج النووي الإيراني حتى عام 2010

كان البرنامج النووي الإيراني قائماً وباهتمام حثيث منذ عهد الشاه محمد رضا بهلوي، إذ كان يحظى بقبول المجتمع الدولي للمدة1968-1978، بيد أن التبدل في السياسة النووية قد ارتبط بطبيعة الرؤية الأمريكية والمصالح الدولية، حيال إيران بعد الثورة الإيرانية عام1979 (110).

وفي أعقاب حربها مع العراق دأبت إيران وتحديداً منذ مطلع عقد تسعينيات القرن الماضي، إلى الاهتمام بتطوير التقنية النووية وتوسيعها، وذلك من خلال تطوير علاقاتها مع الدول التي تولي اهتمام واسع بالنشاطات النووية مثل روسيا الاتحادية والصين والهند وباكستان وكوريا الشمالية، وطيلة ذلك العقد شددت إيران من الاهتمام ببرنامجها النووي، وسارعت بشكل فعّال من امتلاك ترسانة نووية كبيرة بالاعتماد على الدول المذكورة أنفاً كممول رئيس لها. وازدادت وتيرة العمل في برنامجها النووي للمدة 1999-2002، إذ انكشف الدافع غير المصرح به للتخصيب أو لامتلاك القدرة النووية من خلال المعلومات المفاجئة التي كشفت عن وجود أماكن غير معلنة لإنتاج دورة وقود نووي في إيران، وهذه الأماكن ذات قيمة عالية النسبة لتصنيع الأسلحة النووية بالرغم من أن فائدتها الاقتصادية غير أكيدة حسب وجهة النظر الأمريكية، إذ كانت إيران تسعى لإحداث أمر واقع شبيه بالنموذج الكوري الشمالي، لكنها أخفقت في ذلك بسبب افتضاح أمر أنشطتها السرية في منتصف عام2002.

وترى إيران أن امتلاكها قدرة نووية سيمنحها الثقة والجراءة لإعاقة وتحدي النفوذ الأمريكي بخاصة، والغرب بعامة في الشرق الأوسط، كما أنها ستشكل ضمانة فعّالة ضد محاولة تغيير النظام بالقوة، فضلاً عن أن طبيعة النظام الإيراني وسلوكه وتوجهه يعطي التهديد للعالم، لأن إيران إذا أصبحت دولة نووية فإنها ستكون منافساً خطراً وعاملاً مزعزعاً للاستقرار في منطقة جيوسياسية شديدة الحساسية، لاسيما وأنها ترى في توسيع نفوذها جزءً مكملاً لشرعية النظام (111).

أنفقت إيران أموالاً ضخمة على بنيتها التحتية النووية طوال ما يقارب العقدين من الزمن، وقد تميز برنامجها النووي بالمثابرة والتصاعد التدريجي، وبالإصرار أكثر مما تميز الحاجة الملحة، ويدل غياب وجود برنامج سريع ومكثف على أن الدوافع لهذا الاستثمار النووي سياسية أكثر منها أمنية، فبالرغم من أن السبب الأمني كان في تحول مستمر، إلا أن الدافع السياسي ظل ثابتاً دون تغيير، مع أن غاياتها

كانت نووية في الجهتين، وسعت إيران لامتلاك تكنولوجيا ذات صلة بالأسلحة النووية، لكنها لم تتخذ حتى الآن -على فرض عدم وجود برنامج سري واسع النطاق- قراراً قاطعاً كنقيض للخيار لامتلاك أسلحة نووية، ويمكن فهم رغبة إيران بامتلاك قدرة نووية بالإشارة إلى غايات بعينها وسيلة رادعة للحفاظ على النظام، وأداة نفوذ إقليمي، وورقة قومية لشرعية النظام، وكذلك ورقة للمساومة [112].

منذ عام2003 وفي ظل التوتر في العلاقات الإيرانية- الأمريكية بشأن البرنامج النووي الإيراني، بدأت دول الخليج العربية تتحسس بالقلق من إقدام الإدارة الأمريكية على تبني عمل عسكري يستهدف المنشآت النووية الإيرانية، والخوف من ردة الفعل الإيراني من هذا العمل فيما لو حصل، ويمكن القول أن هذه الدول في وضع لا يُحسد عليه نظراً للموقف الإيراني السائر بتصميم تطوير البرنامج النووي بجميع الوسائل ومهما كلف الثمن[113].

وعند تحليل تصريحات المسؤولين الخليجيين بشكل عام، يتبين أن هناك حالة من القلق لدى دول الخليج العربية من الخطوة الإيرانية من إعلانها عن إكمال عملية تخصيب اليورانيوم ودخولها النادي النووي العالمي، ورغم هذا فإن الدول الخليجية كغيرها من الدول العربية لا تمتلك أدوات أو وسائل إزالة هذا القلق، ولهذا فهي تحاول تهدئة الأزمة، وعدم تصعيدها لأنه ليس من مصلحتها أن تتصاعد الأوضاع بين إيران من ناحية والولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية أخرى لإدراكها من أن أية مواجهة بين تلك الأطراف على أراضيها سوف تحدث كارثة لا يُحمد عقباها[114].

لقد أصبحت إيران بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام2003 تشكل خطراً نووياً للمنطقة ولاسيما بعد أن شددت إيران من تصعيد نشاطاتها النووية لأهداف لا توحي على أنها مدنية، وتعنتها وتصلبها مع لجان هيئة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتسويقها في المفاوضات مع مقترحات الترويكا الأوروبية(بريطانيا،فرنسا،ألمانيا)، بحيث أعطى ذلك للمملكة العربية السعودية تأكيداً على امتلاك إيران سلاحاً نووياً، والبلوغ بمستوى أعلى من التقانة، بحيث يفسح المجال لها لصنع سلاح ذري[115] .

فاستناداً إلى المعطيات التاريخية انه لا يمكن أن نتصور أن حيازة إيران لبرنامج نووي يمكن تحويله للأغراض العسكرية قد لا يصب في صالح الأمن القومي العربي، بل العكس هو الصحيح، فالشواهد تشير إلى أن إيران تطمح إلى التفوق العسكري بشقيه التقليدي والنووي لتصبح القوة الإقليمية الأولى في المنطقة بدءً من الخليج العربي ومنه تمد نفوذها إلى بقية الوطن العربي [116].

وتبعاً لتطورات الأزمة النووية الإيرانية على الساحة الدولية، فقد جاء الموقف السعودي بشكل يمكن تسميته ووصفه بالموقف المتباين والمتأرجح، تبعاً لتطورات الأزمة النووية الإيرانية التي أصبحت بين الفينة والأخرى تشهد تصاعداً متشدداً بين إيران والولايات المتحدة من جهة وتأزم بين إيران والاتحاد الأوروبي الذي يرغب بحلها دبلوماسياً وبطرق سلمية من جهة أخرى. فالحكومة السعودية وجدت نفسها في

البداية أن إدانة إيران الدائمة بوصفها سنداً "للإرهاب" كما تصفها إدارة واشنطن، يمكن أن يثير استفزازات إدارة طهران للقيام بأعمال عدائية في منطقة الخليج العربي، باعتبار أنها تعمل على تعزيز نفوذها لاحتواء التصور بأنها دولة تشكل تهديد خطير، وبأنها تصوغ إستراتيجية دفاعية، ومن المحتمل أن تكون قد صممت على إقامة إستراتيجية ردعية [117].

وهذا ما عّبر عنه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل عام2004، حينما أشار عن معارضة بلاده لأي عمل عسكري مع إيران بشأن برنامجها النووي، معتبراً أن النزاع الإيراني مع الغرب سياسي، ويجب أن يحل بالدبلوماسية، واصفاً أن الحل العسكري يجب أن يكون ربما الخيار الأخير، وأضاف أن القيام بعمل عسكري ضد إيران سيكون بمثابة غلطة خصوصاً أن ثمة قاسماً مشتركاً بين إيران والمفاوضين الأوروبيين حول احترام بروتوكول الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولخص كلامه بالقول: "أنا على قناعة بوجود إمكانية للتوصل إلى حلول عِبر الدبلوماسية، منها الحل القائم على إيجاد كونسورتيوم دولي يتولى التخصيب ويكون مركزه في بلد محايد حتى خارج الشرق الأوسط" [118].

وقد عّقب ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودي على تصريحات الأمير سعود الفيصل من عدم استخدام القوة العسكرية ضد إيران، وأن بلاده تضع علامات استفهام حول امتلاك إسرائيل قوة نووية، ودعا إيران إلى التعقل وعدم تسرعها باتخاذ أي قرار نتيجة تحريضات إسرائيل في المحافل الدولية والمجتمع الدولي على توجيه ضربة عسكرية ضد منشآت إيران النووية. وأضاف بقوله: "إنه ليس من مصلحة بلاده أن توضع الآن في موقف ضد إيران بينما إسرائيل تمتلك أسلحة نووية"[119].

والواقع أن تصريحات وزير الخارجية السعودي كانت نابعة من معضلتين واجهت الدور السعودي في المنطقة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام2003، ألا وهي مسألة الملف النووي الإيراني، وقضية أمن الخليج العربي، باعتبار أن الأولى تثير ابتزازات الثانية من ناحية تأثيرها على الاستقرار والأمن في الخليج العربي، إذ تجد حكومة الرياض نفسها في موقف صعب، فبالرغم من دعمها العلني للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، إلا أن مخاوفها من برنامج إيران النووي، لا يقل عن المخاوف الأمريكية والغربية، فالمملكة العربية السعودية تخشى من امتلاك إيران تكنولوجيا نووية معقدة وغير تقليدية، قد تستخدم ضدها يوم من الأيام، لاسيما وأن المملكة لها تحفظات من أن يحدث صراع إيراني- أمريكي مسلح، فإيران سوف تبدأ بمهاجمة المصالح الأمريكية في المنطقة، مما سيثير متاعب، وسيضع المملكة في وضع متدهور، لذا دعا وزير الخارجية السعودي المذكور آنفاً، إيران إلى الموافقة على المبادرة بإخلاء منطقة الخليج العربي من أسلحة الدمار الشامل، وذلك تحاشياً من احتمال تسرب مواد نووية مشعة من أحد المفاعلات النووية الإيرانية

كمفاعل بوشهر كونه الأقرب إلى عدد من عواصم دول الخليج العربية من طهران[120].

ففي حالة وقوع مثل هكذا عدوان، ستتأثر جغرافياً تجارة النفط السعودي، أضف إلى ذلك أن حكومة الرياض قد تجد نفسها مضطرة في حالة وقوع صراع، أن تكون في صف أحد الجانبين، وهو ما سيعود عليها بالخسارة أياً كان الجانب الذي ستدعمه أو تؤيده[121].

ومع مطلع عام2005، أوضح الملك الراحل فهد بن عبد العزيز أثناء اجتماعه مع وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق كوندوليزا رايس-Condoleezza Rice في الرياض، إن إيران تسعى إلى خلق أزمة سياسية وعسكرية بامتلاكها أسلحة نووية، وتهدد بها في إشعال منطقة الخليج العربي، وأوضح الملك فهد في ذلك اللقاء، أن إيران تتخبط في اتخاذ قراراتها الخارجية، ولا تسعى للتوصل إلى حل سلمي، لاسيما بعد أن أصبحت الدول المجاورة لها في مرمى تهديداتها النووية، مؤكداً أن المنطقة بأسرها ستتعرض إلى تلوث بيئي في أجواء ومياه الخليج العربي، لا يُحمد عقباه[122].

أجمعت أغلب المصادر على أن القيادة الإيرانية برئاسة احمدي نجاد كان لها الأثر السلبي في تذبذب وتقلب علاقات حكومة طهران مع حكومة الرياض في ظل سعي إيران في تسريع برنامجها النووي وعزل نفسها عن المجتمع الدولي [123] لا سيما وقد جاء الإعلان الإيراني على لسان كل من الرئيس الإيراني احمدي نجاد ورئيس تشخيص مصلحة النظام رافسنجاني، بأن إيران قد نجحت في إتمام دورة تخصيب اليورانيوم محلياً، فبهذا الإعلان أصبحت ثامن دولة في العالم تمتلك هذه التقنية، إذ صرح الرئيس الإيراني احمدي نجاد في خطاب تلفازي في مدينة مشهد شمال شرق إيران، انضمام بلاده رسمياً إلى مجموعة البلدان التي تمتلك التكنولوجيا النووية، وهذا يعني أن تسلح إيران نووياً يخلق العديد من التأثيرات السلبية على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عموماً لأنه بذلك السلاح سيوسع من قدرات إيران العسكرية التي لا تضاهيها أية قدرة عسكرية من دول الخليج العربية وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية [124] التي وضعت برنامج إيران النووي وفق أولويات التهديدات الأمنية التي تواجهها المملكة، وهذه الأولويات وضعها مدير مشروع تقويم الأمن الوطني السعودي نواف عبيد في كانون الثاني/يناير2006[125].

فلم تخفف المملكة العربية السعودية من مخاوفها إزاء برنامج إيران النووي، بالرغم من المحاولات الإيرانية الرسمية لطمأنة حكومة الرياض، فالأخيرة سبق لها وأن أعلمت إيران بأنها لا تمانع كدولة خليجية في امتلاك إيران برنامجاً نووياً سلمياً، في نفس الوقت أبلغتها عن هواجسها المعلنة من أن يصبح هذا البرنامج للتسليح العسكري، وهو ما يعني بروز قوة نووية جديدة [126].

وفي هذا الصدد يقول وزير الخارجية السعودي في عام2005 مؤكداً على ما ذكره عام2004 بقوله:"نحن نحث إيران على قبول الموقف الذي اتخذنا لجعل منطقة

الخليج العربي خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، ونحن نأمل أن تنضم إلينا إيران في هذه السياسية... إن المملكة تخشى من قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري يمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية فإذا كان لهذا أن يحدث يمكن أن تكون العواقب مدمرة ليس فقط على المملكة العربية السعودية، وإنما لمنطقة الشرق الأوسط كلها"[127].

ويرى الأكاديميون السعوديون أن ما تطرحه إيران من تطمينات لا يمت بفكرة بخصوص ترتيبات الأمن الإقليمية بصلة، فأفكار إيران حسب وجهة نظرهم ليست تعاونية، وإنما دفاعية، وكأنها تريد أن تستبدل التحالفات الدفاعية الدولية بتحالف دفاعي إقليمي، وبالنسبة للدوائر السياسية في المملكة، فإن إيران هي مصدر التهديد ولا يمكن الوثوق فيما تطرحه، لأن نظامها الحالي يثير هواجس لا حد لها [128].

فوجهة النظر السعودية ترى أن إيران في ظل قيادتها الجديدة ممن يمثلون التيار المحافظ الذي يرنو إلى إعادة تصدير الفكر الثوري الإسلامي، ليس من حقها امتلاك برنامج نووي كباقي الأمم التي لها الحق في امتلاكه سلمياً، ذلك لأن لإيران طموحات مفزعة ومريبة، ويرى المسؤولون في الحكومة السعودية حلاً سلمياً للمشكلة النووية الإيرانية ولكنهم يريدون أيضاً ضماناً بأن المصالح السعودية يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار في أية صفقة مع إيران[129].

ففي رد على سؤال موقف المملكة العربية السعودية إلى مجلس الأمن الدولي، أشار وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بأن المملكة تفضل نهج الحوار، واصفاً إيران بأنها تقبل الاستماع والرد بديلاً عن المواجهة، ومُعرباً عن أمله بأن لا تكون إيران راغبة في حيازة سلاح نووي[130].

وبالرغم من الزيارة المفاجئة التي قام بها الأمير سعود الفيصل إلى طهران في آذار/مارس2006 مؤكداً أن بلاده تقوم بدور الوسيط بين إيران والولايات المتحدة لتسوية الأزمة النووية الإيرانية وتأكيد امتناعها عن أي لجوء للخيار العسكري قد تستخدمه إدارة واشنطن[131] إلا أن الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية السعودي، حذر إيران في تصريح صحفي له مع صحيفة الجزيرة القطرية في أيار/مايس2006 من تماديها في بناء مفاعلها النووية وأن يتراجع الإيرانيون عن موقفهم بشأن التعامل مع الإرادة الدولية وأن يستجيبوا للنداءات الدولية [132].

كما أن وثائق الخارجية الأمريكية التي نشرها موقع ويكيليكس تفيد أن العاهل السعودي عبدالله بن عبد العزيز طلب من الإدارة الأمريكية رسمياً منذ عام 2007 شن هجوم عسكري ضد إيران لتدمير منشآتها النووية، فقد ذكرت برقية دبلوماسية أمريكية تم تسريبها أن العاهل السعودي حث الولايات المتحدة مراراً على ما أسماه بـ قطع رأس الأفعى بشن هجمات عسكرية لتدمير البرنامج النووي الإيراني، ونشرت البرقية المؤرخة في20 نيسان/أبريل2008 في موقع نيويورك تايمز على الانترنت التي أظهرت الاتصال السري بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية من أن

المسؤولين السعوديين يخشون من تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة، وذكرت البرقية بالتفصيل بين الجنرال ديفيد باتريوس قائد القوات الأمريكية في الشرق الأوسط والسفير الأمريكي في العراق رايان كروكر-Rayan Croker والعاهل السعودي وأمراء سعوديين في واشنطن، وجاء في البرقية أن عادل الجبير السفير السعودي في واشنطن أعاد إلى الأذهان خلال الاجتماع نصائح الملك المتكررة بمهاجمة إيران ووضع نهاية لبرنامجها للأسلحة النووية [133].

وهذا بحد ذاته يوضح شعور المملكة العربية السعودية بالتهديد المباشر التي يمثله البرنامج النووي الإيراني في ظل قيادة الرئيس الإيراني احمدي نجاد، بحيث أنها بدأت منذ منتصف العقد الثاني من مطلع هذا القرن تعمل على اتخاذ خطوات فعّالة في اتصالاتها بالإدارة الأمريكية لتتولى الأخيرة مهام مواجهة تلك التهديدات، وهو ما كان ينسجم مع تطلعات إدارة واشنطن العدائية تجاه إيران في ظل طموحات الأخيرة الإستراتيجية في المنطقة، وقد تبين لها ذلك من خلال الرسالة التي أرسلها الرئيس نجاد عن طريق نائب وزير الخارجية الإيراني سيد جليلي إلى رئيس الوزراء الإيطالي برونو ويلي في18تشرين الثاني/نوفمبر2006 لينقلها هذا الأخير إلى القوة الدولية الفاعلة ويقصد بها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وجاء في مفادها أن إيران مستعدة لحل مشكلة الشرق الأوسط إذا اعُترف بوصفها كقوة إقليمية كبيرة في المنطقة [134] هذا إذا علمنا أن الرئيس احمدي نجاد عاد إلى استخدام الخطب الحماسية التي سادت في عصر الإمام الخميني، ففي أيلول/سبتمبر2005 قام بإلقاء خطاب لاذع في الأمم المتحدة محذراً الدول الأجنبية من التدخل في الشؤون الإيرانية، وفي26 تشرين الأول/اكتوبر2006 ألقى كذلك خطاباً ردد فيه مقولة الإمام الخميني بقوله: "وكما قال الإمام الخميني يجب أن تمحي إسرائيل من خريطة العالم"[135].

وفي الوقت الذي تسعى إليه إيران في عهد الرئيس احمدي نجاد بإصرارها على تجاور الخطوط الحمراء فيما يتعلق ببرنامجها النووي، وتستمر في تدخلاتها في العراق، كانت إدارة الرئيس الأمريكي بوش تنشغل للمدة 2007-2008 بكيفية التصدي لإيران وفرض عقوبات اقتصادية شديدة، وضرب العزلة الدولية عليها، وصولاً إلى احتمالات توجيه ضربة عسكرية لها، ودعم القوى المعارضة لها، على أن خياراً واحداً مهماً لم يوضع بعد بين هذه الخيارات جميعاً والمقصود بهذا الخيار الرامي إلى خوض مواجهة مع طهران من أجل تغيير نظامها، وقد صادف هذا الحوار الشامل حول البرنامج النووي الإيراني وقتاً كانت تشهد فيه السياسة الإيرانية عام2009 في الداخل تغييرات ملحوظة ولاسيما ممن يعارضون برامج الرئيس احمدي نجاد الاقتصادية الداخلية وسياسته الخارجية من الإصلاحيين الإيرانيين [136].

فمنذ عام2007 دعا نائب وزير الدفاع السعودي الأمير عبدالرحمن بن عبدالعزيز مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست إلى تطوير جيوشها، موضحاً

في اجتماعه مع وزراء الدفاع في المجلس في مدينة الرياض بالعمل على تأمين مصادر الطاقة في ظل التهديدات التي يمثلها برنامج إيران النووي، مضيفاً أن هذا الهدف يفرضه الجوار الإستراتيجي، ومؤكداً على التنسيق بين دول المجلس في مجال التسليح والتدريب [137].

كما إن السيناتور الأمريكي هاريسون بوند- Harrison Bond وقبل أن يزور المملكة العربية السعودية في6-8 نيسان/أبريل2009 قدمت له السفارة الأمريكية في الرياض تقريراً عن المواضيع التي سيناقشها مع المسؤولين السعوديين، وما يحتمل أن يسمع منهم مشيراً إلى أن حسابات السياسة الخارجية السعودية محثوثة بالخوف العميق والشكوك من برنامج إيران النووي [138].

وتأكيداً على ذلك أكد العاهل السعودي للجنرال الأمريكي مايك جونز- Mike joins مستشار الأمن القومي الأمريكي، بأن المأزق الداخلي الإيراني عام2009(ويقصد بها الاضطرابات التي حدثت في إيران عشية الانتخابات الرئاسية والتنافس بين مرشحي التيارين المحافظ والإصلاحي) قدم فرصة لإضعاف النظام الإيراني، وهو ما يشجعه الملك السعودي على أن يتم بشكل سري، لأن التصريحات العلنية في دعم الإصلاحيين كانت غير مثمرة، وأشار الملك على الجنرال أن العقوبات على إيران قد تساعد على إضعاف إيران شرط أن تكون قاسية ومستمرة، أما خطط الدفاع، فقد بحثها الملك مع الجنرال ديفيد بتريوس في مخيمه الصحراوي معرباً، أنه من حق الأمراء السعوديين أن يصابوا بالارتياب تجاه مساعي إيران في إصرارها على استحداث قوة غير تقليدية[139] وأبلغه أنه في حال نجحت إيران في تطوير أسلحة نووية، فإن كل طرف في المنطقة سيعمل الشيء ذاته بما في ذلك المملكة العربية السعودية [140].

ومما لا شك فيه كان للموقف السعودي رد فعل إيراني، إذ اتهمت السلطات الإيرانية الحكومة السعودية باختطاف العالم النووي الإيراني شهرام أميري- Shahram Amiri وبالتعاون مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية- C.I.A وذلك في عام2009 أثناء تأديته مناسك الحج في مكة المكرمة أثناء عودته إلى الولايات المتحدة، وأضاف وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي في تصريح له في7 تشرين الأول/اكتوبر2009 بقوله: "عندنا دليل على اختفاء المواطن الإيراني في العربية السعودية" [141]وعقب مسؤولين إيرانيين عن اختطافه من الأراضي السعودية [142] مستندين على ما أشار إليه أميري نفسه بعد لقائه بهم في قوله: "اختطفت بمساعدة سعوديين" [143].

كما اتهمت إيران الحكومة السعودية بمساندتها للمعارض الإيراني عبد المالك ريجي زعيم حركة جند الله، وأن السعوديين مسؤولين عن التفجير الانتحاري الذي حصل في إيران في تموز/يوليو2010 [144] وهو ما أكدته وثائق ويكيليكس التي أوضحت أن السفارة السعودية في واشنطن اتصلت بالمعارضة الإيرانية المقيمة في

الولايات المتحدة منذ 3 أيار/مايس2010، وطلبت منهم التعاون معها ومع حكومة واشنطن للعمل على تدمير المنشآت النووية الإيرانية[145].

وكان السفير الأمريكي في الرياض جيمس سميث- Jemis Smith قد أرسل إلى حكومته بتاريخ26 أيار/مايس2010 برقية سرية عنوانها الخارجية السعودية تضغط على الصين لوقف البرنامج النووي الإيراني، وقد تزامن ذلك مع تأييد حكومة بكين للعقوبات على إيران التي أصدرها مجلس الأمن في9 حزيران/يونيو2010 بقرار رقم1929 على خلفية عدم التزام إيران في وقف عمليات تخصيب اليورانيوم. وكان ذلك قد أتاح للمملكة العربية السعودية فرصة أكبر عندما عرضت تطوير علاقاتها مع الصين، وهذا ما أوضحته وثيقة ويكيليكس التي أشارت إلى أن نائب وزير الخارجية السعودية الأمير تركي الفيصل شرح كيف أن بلاده تتفهم أن الصين قلقة من الحصول على امدادات الطاقة من المملكة، والتي يمكن أن تقطعها إيران، وإنها أي الصين تريد المزيد من اجتذاب التجارة والاستثمار، لاسيما وأن المملكة لديها الرغبة في تقديم ضمانات بشأن هذه الموضوعات إلى الصين، ولكن مقابل إجراءات صينية ملموسة لعرقلة سعي إيران لإنتاج أسلحة نووية[146].

وقد أشار الأمير تركي الفيصل أنه كان قد أجرى نقاشاً مع نظيره الأمريكي جوزيف فيلدمان- Josef Feldman في واشنطن منذ 26 كانون الثاني/يناير2010 وإطلاعه على تفاصيل زيارة وزير الخارجية السعودي إلى بكين من أجل الضغط على الأخيرة لاتخاذ موقف شديد ضد إيران حينما أبلغ حكومة بكين بأن حصول إيران على أسلحة نووية سيفتح الباب أمام البقية في الشرق الأوسط للحصول على أسلحة الدمار الشامل [147]. وأثناء اجتماع وزير الخارجية السعودي مع نظيرته الأمريكية هيلاري كلينتون في واشنطن في شباط/ فبراير2010 قال: "نحن نرى أن قضية برنامج إيران النووي في المدى الأقصر لربما لأننا أقرب إلى التهديد، لذا نحتاج قرار فوري بدلاً من قرار العقوبات على إيران.. إن الصين بشكل مثالي مدركة المجال في مسؤولياتها والتزاماتها فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني" [148].

وأضافت مجلة وول ستريت الأمريكية في حزيران/يونيو2011 أن السفارة السعودية في واشنطن اقترحت على الإدارة الأمريكية منذ حزيران/يونيو2010 بأن قطاع إيران النفطي بدأ بالتراجع وبأن هذا يمكن أن يستغل للضغط على إيران من أجل إلزامها بالتوقف عن متابعة تطوير برنامجها النووي[149] وأكدت المجلة أن السفارة السعودية ترى بأن امتلاك إيران للسلاح النووي سيرغم المملكة العربية السعودية لإتباع سياسات يمكن أن تؤدي إلى نتائج مثيرة ومحتملة في المشاركة مع الغرب لتدمير منشآت إيران النووية. والدراسة التي أعدتها الباحثة الأمريكية Jessica Drum تحت عنوان: Vying for Influence: Saudi Arabia's Reaction to Iran's Advancing Nuclear Program "(التنافس من أجل النفوذ: رد الفعل السعودي على

البرنامج النووي الإيراني المتقدم)، أوضحت فيها مدى الخطر الذي يشكله البرنامج النووي الإيراني على المملكة العربية السعودية بحيث جعل الأخيرة تقوم بإنفاق أموال كبيرة على شراء أحدث الأسلحة الأمريكية والأوربية[150]كإجراءات احترازية، وكرد على ما تجريه إيران من مناورات تعبوية كل ثلاث أشهر وعلى مساحات واسعة في مياه الخليج العربي، وهذا بحد ذاته يعد تهديد أمني لسواحل المملكة والدول الخليجية العربية، ويتطلب الاستعدادات لها مع الغرب لردع إيران[151].

وهكذا تبين أن المملكة العربية السعودية تحولت إلى موقف حذر ومتشدد تجاه ما وصفته بمخاطر البرنامج النووي الإيراني، ولعل افتتاح مؤتمر الخليج والعالم الذي بدأ أعماله في4 كانون الأول/ديسمبر2011 في الرياض يوضح مدى اهتمام المملكة في العمل جدياً في وضع صيغة أمنية لحماية منطقة الخليج العربي، لاسيما بعد الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق في نهاية العام المذكور، واشتداد أزمة العلاقات الأمريكية- الإيرانية، على خلفية المناورات العسكرية الإيرانية في مضيق هرمز وتوعدها بإغلاق منافذه نتيجة استشعار إيران بوجود مخططات أمريكية تسعى إلى تدمير منشآتها النووية.